

## سياسات الإصلاح فى تونس بين التوقعات والنتائج

بسمة حلاوة  
باحثة فى الشؤون العربية

عانى الاقتصاد التونسى من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تراجع مؤشراتته بعد قيام ثورة ٢٠١١ وزادت هذه الأوضاع سوءاً بسبب تأخير إقرار خطة للإصلاح الاقتصادى للبلاد حيث كانت الأولوية بعد قيام الثورة تعود إلى إعادة الأوضاع السياسية والأمنية إلى ما كانت عليه أو تخفيف حدتها. لذلك أقرت الحكومة التونسية برنامجاً للإصلاح الاقتصادى بعد استمرار تراجع المؤشرات الاقتصادية بنمو يعانى إنخفاضاً مسجلاً ٢,٤% فى عام ٢٠١٣ وارتفاع لمعدلات البطالة عن ١٥% خلال نفس العام ومواصلة ارتفاع مؤشر التضخم ، وفى هذا الإطار لجأت تونس للاقتراض من صندوق النقد الدولى مرتين بهدف تمويل الاختلال فى الاقتصاد لكل منهما مدة محددة وأهداف محددة. الأول عرف باسم اتفاق الاستعداد الائتماني يونيو ٢٠١٣ بقيمة ١,٧٥ مليار دولار ممتد لمدة ٢٤ شهراً بداية من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. أما القرض الثانى هو عقد اتفاق ممتد بقيمة ٢,٩ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٣٧٥% من حصة عضوية تونس بالصندوق لمدة ٤٨ شهراً (٢٠١٦-٢٠٢٠) يصرف فيها المبلغ على مراحل أثناء فترة البرنامج على أن يخضع لثمان مراجعات فى تلك الفترة. وبعد انتهاء مدة القرض الأول ومضى أكثر من نصف مدة القرض الثانى قيم الصندوق نتائج هذا السياسات من إبداء بشائر تعافى للاقتصاد التونسى هو الأعلى



منذ عام ٢٠١٤ ، ومع ذلك أصبحت المخاطر على الاستقرار الاقتصادي الكلي أشد وضوحاً حيث بلغ التضخم ٧,٧% (على أساس سنوي مقارن)، مسجلاً أعلى مستوياته منذ ١٩٩١. وهو ما سيعمل على استمرار زيادة التضخم وارتفاع الأسعار كما أن البيئة الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الدولي ستساهم في استمرار ارتفاع الأسعار. بالإضافة إلى انخفاض الاحتياطات النقدية نسبة إلى ارتفاع الواردات . وفي مقابل استمرار الحكومة على المضي في تنفيذ باقي خطوات الإصلاح يواجه البرنامج انتقادات واسعة في الشارع التونسي نتيجة لضخامة تأثير سياساته على الأوضاع الاجتماعية التي تمس المواطن بالدرجة الأولى.

#### **أولاً: أسباب اللجوء لسياسات الإصلاح الاقتصادي في تونس :**

قطعت تونس خطوات هامة وكبيرة على صعيد التحول السياسي إلى نظام حكم منفتح وديمقراطي بعد قيام ثورة ٢٠١١ وهو ما جعلها نموذجاً فريداً في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا إنه لم يصاحب هذا التحول السياسي الكبير تحولاً اقتصادياً وإجراءات اقتصادية مناسبة لتلك الفترة ، بل صاحبها ركود اقتصادي لتركيز الدولة وسلطاتها في سياستها على التحديات الأهم (إتمام عملية التحول السياسي ومواجهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية). لذلك تم الإبقاء على أغلب السياسات الاقتصادية على ما كانت عليه دون إجراء تعديلات، وهو ما أدى إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي أثر على بقاء عجز المالية العامة و حساب المعاملات الجارية نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات وكذلك ارتفاع نسبة الدين العام للدولة والزيادة الحادة في الإنفاق العام بما في ذلك الأجور التي تشكل حوالي ١٢% من الناتج المحلي وارتفاع فاتورة الدعم الاجتماعي نتيجة ارتفاع المتطلبات الشعبية عقب الثورة، ومازالت معدلات البطالة والفقر مرتفعة لاسيما في صفوف الشباب والنساء والمناطق الداخلية لذلك لجأت تونس إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتمويل وإصلاح هذه الاختلالات الاقتصادية ويمكن تفصيل واستعراض هذه المؤشرات كالتالي:



## ١ - انخفاض معدلات النمو الاقتصادي:

سجل الاقتصاد التونسي تراجعاً كبيراً في معدلات النمو الاقتصادي عام ٢٠١٥ مسجلاً ٠,٨% مقابل ٣,٩% في عام ٢٠١٢ و ٢,٤% لعام ٢٠١٣ و ٢,٣% خلال عام ٢٠١٤ وهي تراجع حادة تشير لتراجعات كبيرة في قطاعات عديدة من الاقتصاد أبرزها السياحة والتعدين والصناعة والخدمات ، حيث شهد قطاع الصناعة عجزاً كبيراً مسجلاً ١,١% خلال عام ٢٠١٥ وانخفضت نسبة قطاع الخدمات إلى ١% عام ٢٠١٥ مقابل ٣,٨% في عام ٢٠١٤. كما شهدت إجمالي الاستثمارات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً أيضاً مسجلة ٢١,٨% عام ٢٠١٥ مقابل ٢٤,٤% خلال عام ٢٠١٢ و ٢٢,٧% لعام ٢٠١٣ وصولاً إلى ٢٣,٢% لعام ٢٠١٤. وقد ظل هذا التراجع في قطاعات عدة حتى النصف الأول من عام ٢٠١٦ ، فانكمش قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٢%، والصناعات غير التحويلية بنسبة ٠,٨%، وتراجعت أعداد السائحين القادمين إلى تونس بنسبة ٢٥% نتيجة الحوادث الإرهابية والظروف الأمنية غير المستقرة.

## ٢ - الموازنة العامة للدولة:

شهدت الموازنة العامة للدولة التونسية اختلالاً واضحاً في نسبها فسجلت عجزاً بنسبة ٥,٨% في عام ٢٠١٢ وشهدت استمرار ارتفاع العجز بها وصولاً لنسبة ٧,٥% لعام ٢٠١٣، ثم عاودت إنخفاضها مرة أخرى بنسبة ٤,٣% خلال عام ٢٠١٤، وفي عام ٢٠١٥ سجلت الموازنة العامة عجزاً بلغ ٥,٥%، وكان متوقعاً بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي أن تشهد الموازنة العامة إنخفاضاً بنسبة عجزها لتصل إلى ٤,٦% لعام ٢٠١٦ و ٣,٩% لعام ٢٠١٧ نتيجة تخفيض فاتورة الأجور ورفع الدعم عن الطاقة والمحروقات وزيادة الحصيلة الضريبية طبقاً لشروط القرض المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي. سيتم عرض صحة هذه التوقعات في محور قادم.



### ٣ - الدين العام:

شهدت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً وهو يعتبر من أكبر المؤشرات خطراً على الاقتصاد مسجلاً ٦٣,٥% في عام ٢٠١٦ مقابل ٥٢,٩% لعام ٢٠١٢ وخلال عام ٢٠١٣ وصلت النسبة ٥٧% واستمرت في الزيادة لعام ٢٠١٤ مسجلة ٦١,٤% ويرجع هذا الارتفاع نتيجة زيادة الاقتراض الخارجى للدولة.

### ٤ - الحساب الجارى:

سجل ميزان الحساب الجارى عجزاً متزايداً وصل لأعلى نسبة له خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ٩,١% مقابل ٨,٣% للعام السابق ٢٠١٣ بينما وصلت نسبة العجز خلال عام ٢٠١٢ إلى ٨,٣% ، وخلال عام ٢٠١٥ سجلت نسبة العجز بالميزان التجارى ٨,٩% ، ويرجع وجود هذه الزيادة فى قيمة العجز إلى ارتفاع نسبة الواردات عن نسبة صادرات الدولة نتيجة تعطل النشاط الإنتاجي والاضطرابات والاضرابات التى أعقبت ثورة ٢٠١١ فسجلت الصادرات تراجعاً بنسبة ٣,٢% خلال عام ٢٠١٥ مقابل زيادة لها بنسبة ٣,٩% لعام ٢٠١٤، على عكس الواردات التى تزايدت بنسبة ٢,٩% خلال عام ٢٠١٥ مقابل ٢٠,٢% لعام ٢٠١٤، ويمكن إرجاع تزايد نسبة العجز فى الحساب الجارى أيضاً إلى انخفاض قيمة الدينار التونسى أمام الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية الأخرى.

### ٥ - الاحتياطيات الرسمية:

سجلت الاحتياطيات الرسمية بالدولار الأمريكى تراجعاً وصل لنسبة ٧,٦% خلال عام ٢٠١٥ مقابل ٧,٧% عام ٢٠١٤ بينما خلال عام ٢٠١٢ كانت مسجلة تزايداً وصل لنسبة ٨,٧% ويرجع سبب هذا التراجع لارتفاع قيمة الواردات عن الصادرات وانخفاض قيمة الدينار أمام الدولار.

### ٦ - التضخم:

شهدت نسب التضخم تذبذباً خلال الفترة (٢٠١٢:٢٠١٥) إلا أنه مقارنة بنسب ما قبل الثورة يبقى ارتفاعاً متزايداً وصل لأعلى نسبة له خلال عام ٢٠١٣ مسجلاً



٥,٨% مقابل ٥,١% للعام ٢٠١٣ ثم عاود الانخفاض خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ مسجلاً خلالهما نسبة ٤,٩% مما أدى إلى إحداث توترات للحالة الاجتماعية في تونس.

#### ٧ - البطالة:

انخفض معدل البطالة عن ذروته البالغة ١٩% في عام ٢٠١١ إلى ١٥,٣% عام ٢٠١٣ وخلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ سجلت البطالة انخفاضا وصل إلى ١٥,٢% بينما في عام ٢٠١٦ زادت النسبة إلى ١٥,٥% ويرجع سبب هذه الزيادة إلى الضعف الشديد لمشاركة النساء المقدرة بنسبة ٢٦% وكانت النسبة الأكبر من العاطلين في صفوف خريجي الجامعات بنسبة ٣١,٦% إلا أنه تظل هذه النسب مرتفعة إذا ما قورنت بنسب ما قبل الثورة التي كانت مقدرة بنسبة ١٣%.

#### ثانياً : سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي بتونس :

قامت السلطات التونسية بعقد اتفاق الاستعداد الائتماني المدعم من صندوق النقد الدولي على أثر تقديم الدولة التونسية برنامج اقتصادي لصندوق النقد الدولي الذي أقرضها قيمة ١,٧ مليار دولار خلال فترة التحول السياسي الدولي بدأ في ٢٠١٣ وانتهى ديسمبر ٢٠١٧ وذلك لدعم استقرار الاقتصاد خلال تلك الفترة وللحد من مواطن ضعف القطاع المصرفي وتحقيق معدلات نمو أعلى. إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منها ومازال النشاط الاقتصادي ضعيفاً ومازالت هناك تحديات كبيرة نتيجة للعديد من الاختلالات الهيكلية والخارجية والتوترات الاجتماعية، ومن أجل التصدي لهذه التحديات قامت السلطات بموافقة الصندوق على خطة خمسية (٢٠١٦:٢٠٢٠) بسياسة تشفوية تمول باتفاق ممد لمدة ٤٨ شهراً في إطار تسهيل "الصندوق الممتد" بقيمة ٢,٧ مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في البلاد من خلال خمس ركائز أساسية للبرنامج هي : فعالية المؤسسات العامة ، تنوع النشاط الاقتصادي، التنمية البشرية والاحتواء الاجتماعي، التنمية الإقليمية، النمو الاقتصادي الأخضر وذلك من خلال السياسات والآليات الآتية:



#### ١ - دعم استقرار الاقتصاد الكلى:

من خلال إجراءات تعمل على وضع سياسة للمالية العامة لتضع فى أولوياتها وضع الدين العام على مسار تنازلى، اعتماد سياسة نقدية رشيدة تمكن الدولة من وضع حد لنسب التضخم المتزايدة، وزيادة المرونة فى سعر الصرف للحفاظ على احتياطات تساعد فى التصدى للصدمات الخارجية.

#### ٢ - إصلاح المؤسسات العامة وتحديث الإدارة العامة:

ضمنت هذه السياسة تدابير ذات أولوية منها تحسين كفاءة وفعالية هذه المؤسسات وذلك بتحسين الخدمات العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام بتخفيض فاتورة الأجور وذلك من خلال تخفيض أعداد العاملين فى القطاع العام من ٦٦٠ الف إلى نحو ٥٠٠ الف وهو ما ينتج عنه تخفيض فاتورة الأجور من ١٤,٤% إلى ١٢,٥%، والقيام برفع الدعم عن الطاقة والمحروقات. أما على المستوى الاجتماعى فقد تضمن البرنامج أولوية تحسين شبكات الأمان الاجتماعى. بالإضافة إلى بعض التدابير المؤسسية وتشمل تحسين أداء المؤسسات المملوكة للدولة وتقوية أساليب المراقبة عليها وزيادة الجهود المبذولة فى مجال الشفافية وإطلاق مبادرات مكافحة الفساد.

#### ٣ - تعزيز الوساطة المالية:

من خلال الخطوة نحو إنشاء نظام مصرفى حديث يخضع لمستوى عال من الرقابة والمنافسة ويتمتع بالشفافية اللازمة، وهذا من شأنه أن يعمل على إصلاح وتقوية القطاع المصرفى. وهو ما يتضمن إعادة هيكلة البنوك العامة ووضع إطار ملائم لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة وتقوية القواعد التنظيمية وإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر لتطوير عمليات الإدماج المالى.

#### ٤ - تحسين مناخ الأعمال:

اشتمل برنامج الإصلاح على عدة تدابير تمكن من تحسين مناخ الأعمال بالدولة أهمها اعتماد قانون جديد للاستثمار، وترشيد الحوافز الضريبية، وحماية حقوق المستثمرين وتبسيط الإجراءات، ويعزى إلى الحكومة التونسية خلال العامين الماضيين



قيامها بتبسيط ٣٥٠ إجراء شكلي متعلق بممارسة الأعمال وهو ما سيعمل على رفع الكفاءة الحكومية لتخفيف الأعباء عليها. ومن ضمن التدابير المهمة أيضاً في هذه السياسة إصلاح سوق العمل من خلال تحقيق توافق بين متطلباته والمهارات المتاحة للعاملين.

وعلى ضوء هذه السياسات والشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي قامت الحكومة التونسية على إثرها بمجموعة من الإجراءات لتنفيذ شروط البرنامج والتي كان من المفترض مراجعتها على ثمان مرات خلال فترة القرض الممدد للتأكد من صلاحيتها للمضي قدماً في بقية الإصلاحات إلا أنه في عام ٢٠١٨ تقرر إجراء مراجعات ربع سنوية للتسريع من وتيرة الإصلاحات.

• إجراءات تخص دعم استقرار الاقتصاد الكلي:

في هذا الشأن اتجهت الحكومة إلى إطلاق مؤتمر "تونس ٢٠٢٠" والذي كان يهدف إلى جمع تمويل من المستثمرين والممولين الدوليين لخطة التنمية الاقتصادية بتونس ٢٠٢٠، وقد استهدفت الحكومة جمع حوالي ٦٠ مليار دولار، إلا أن حصاد المؤتمر جاء أقل من ربع المطلوب، فقد حصد المؤتمر وعود تمويلية إجمالية تقدر بـ ١٤,٨ مليار دولار طبقاً لتصريحات رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد.

وفيما يخص أداء المالية العامة فقد أصدرت الحكومة قراراً بخفض المنح والامتيازات المقدمة إلى أعضاء الحكومة التونسية بنسبة ٣٠%، كما أنها بدأت في مشاورات لتخفيض الأجور العامة مع الإتحاد العام للشغل إلا أنها حتى اللحظة لم تنجح في تخفيضها، ومن جانب آخر حاولت الحكومة التونسية فرض ضرائب جديدة ورفع الدعم عن الطاقة والمحروقات والذي بدأ برفع الدعم عن صناعة الأسمت بنسبة ٣٠% لتخفيض النفقات وزيادة الإيرادات العامة.

• إصلاح المؤسسات العامة:

أعلنت وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومقاومة الفساد عن تسريح نحو ٥٠ ألف موظف بحلول عام ٢٠٢٠ بالإضافة إلى عزم الحكومة على سن قانون الخروج



الاختياري من القطاع العام لنحو ١٠ آلاف موظف خلال عام ٢٠١٧، وهو ما يصطدم بالواقع ويقابل برفض مجتمعي كبير جعل الحكومة التونسية مستمرة في مفاوضاتها مع الاتحاد العام التونسي للشغل.

• إجراءات تعزيز الوساطة المالية:

- استطاع البنك المركزي التقدم نحو مزيد من الاستقلالية، وقد حصل بنك الإسكان المملوك للدولة مؤخراً على قرض من البنك الأفريقي للتنمية بقيمة ٦٠ مليون يورو، بهدف إصلاح القطاع المالي، بالإضافة إلى ضخ السيولة في البنوك العمومية الثلاثة حيث صادق مجلس الشعب التونسي في أغسطس ٢٠١٥ على مشروع رسملة البنوك العمومية بنحو ٩٠٠ مليون دينار تونسي خصص منها ٧٥٧ مليون دينار تونسي لفائدة الشركة التونسية للبنك، ونحو ١١٠ مليون دينار لفائدة بنك الإسكان. إلا إنها إجراءات بسيطة لا ترقى لمتطلبات الصندوق في إصلاح القطاع المصرفي بالكامل.

- إجراءات تحسين مناخ الأعمال وتمثل ذلك في مصادقة البرلمان التونسي على القانون الجديد للاستثمار منذ شهر سبتمبر ٢٠١٦، إلا أنه أجل العمل به نتيجة بعض الأوامر الحكومية والنصوص التطبيقية لبداية العام الحالي ويهدف هذا القانون إلى التشجيع على إنشاء المؤسسات الاقتصادية وتطويرها، وتنمية مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي منحها الدولة الأولوية، وتوفير فرص العمل ورفع من نسبة الجامعيين في المؤسسات الاقتصادية، علاوة على دفع التنمية في الجهات الفقيرة والمهمشة وذلك من خلال حزمة مهمة من الامتيازات المالية والحوافز الجبائية لفائدة المستثمرين التونسيين والأجانب.

**ثالثاً: نتائج سياسات الإصلاح والتحديات التي تواجه الاقتصاد التونسي:**

مضى على بدء السلطة التونسية تنفيذ السياسات التقشفية التي من شأنها أن تعمل على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي (الخطة الخمسية ٢٠١٦:٢٠٢٠) التي وضعها صندوق النقد الدولي ما يزيد عن نصف المدة المحددة لعقد الاتفاق الممدد





والمقدر بقيمة ٢,٩ مليار دولار خلال المدة كاملة، وبالتالي من الممكن معرفة نتيجة تطبيق هذه السياسات للمدة المنقضية.

فلاحظ تحسن في مستوى النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع نسب الاستثمار الإجمالي والتحسن في بعض القطاعات كالزراعة والصناعة والسياحة على الرغم من تراجع قطاع النفط والطاقة نتيجة لتوقف الإنتاج في بعض المناطق إما لنضوب المخزون أو نتيجة للاحتجاجات في هذه المناطق. وعلى الرغم من تحقيق تحسن في نسب النمو الإجمالية إلا أن هناك مؤشرات تدل على المخاطر والتحديات الكبيرة التي تحيط بالاقتصاد التونسي ومنها ارتفاع مؤشر التضخم مسجلاً أعلى قيمة له خلال هذا العام، والزيادة المستمرة والمضطردة في عجز الحساب الجاري للدولة وزيادة فاتورة الدين العام للدولة وتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وهما نستعرضه تفصيلاً خلال الثلاث سنوات لتنفيذ سياسات الإصلاح كالاتي:

#### ١ - معدل النمو الاقتصادي ( الناتج المحلي الإجمالي):

سجل الاقتصاد التونسي معدلات ارتفاع في النمو ولكنها بطيئة وصلت ٢% في عام ٢٠١٧ مقابل ١% خلال العام السابق، ويرجع هذا إلى تحسن بعض القطاعات الرئيسية أهمها قطاع الزراعة والصيد البحري الذي سجل انتعاشه جيدة بقيمة ٢,٥% في عام ٢٠١٧ مقابل عجزاً به في عام ٢٠١٦ بمقدار ٨,٥%، بالإضافة إلى تحسن في قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة ٠,٨% مقابل ٠,٤% لعام ٢٠١٦ على عكس قطاع الصناعات المعملية الذي شهد تراجعاً نتيجة للتراجع المتواصل في قطاع الطاقة (-٧%). كما شهد قطاع السياحة ارتفاعاً نتيجة زيادة تدفقات السياح الأجانب بنسبة ٢٩,٧% في عام ٢٠١٧، وارتفعت نسبة إجمالي الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٨% في عام ٢٠١٦ إلى ٤,٤% في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع استمرار ارتفاع معدل النمو خلال عام ٢٠١٨ ليسجل نهاية العام ٢,٧%.

#### ٢ - الموازنة العامة للدولة:

استمرار مواجهة الاقتصاد التونسي لعجز كبير بالمالية العامة وصل إلى ٦,٣% في عام ٢٠١٧ مقابل ٦% خلال عام ٢٠١٦ ويرجع ذلك لاستمرار تحمل الموازنة



لفاتورة الأجور العامة التي لم تستطع تخفيضها حتى الآن. ويشكل إصلاح الموازنة العامة خطورة على الاستقرار الاجتماعي نتيجة لارتباطه بإصلاح قطاع الخدمة المدنية ومعاشات التقاعد والدعم وغيرها من الخدمات التي تهتم المواطن ، ومن المتوقع انخفاض هذا العجز في نهاية عام ٢٠١٨ مسجلاً ٥,٦% لاستمرار الحكومة بسياسات رفع الدعم نهائياً عن الطاقة والمحروقات.

### ٣ - الدين العام:

استمر عجز مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع وهو ما كان عليه قبل تطبيق سياسات الإصلاح المفروضه من قبل صندوق النقد الدولي مسجلاً ٧٢,٩% في عام ٢٠١٧ مقابل ٦١,٢% في عام ٢٠١٦ ، وذلك نتيجة لاستمرار الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل عمليات الإصلاح الاقتصادي وانخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية وسيظل هذا الارتفاع مستمراً حتى نهاية عام ٢٠١٨ متوقعاً وصوله لنسبة ٧٧,٨% ويشكل استمرار ارتفاع الدين العام على هذا المنوال مؤشراً مهدداً للاقتصاد التونسي.

### ٤ - ميزان الحساب الجاري:

اسفر حساب الميزان الجاري خلال سنة ٢٠١٧ عن عجز متفاقم بلغ ١٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي وهو ما يقدر ب ١٠,٠٨٧ مليون دينار مقابل ٧,٩٣٥ مليون دينار بنسبة ٨,٨% في عام ٢٠١٦ ، ويرجع هذا التفاقم إلى نمو الواردات عن الصادرات (+١٩,٨% و +١٨,١% على التوالي )، ويتوقع انخفاضه في عام ٢٠١٨ مسجلاً ٩,٥% نتيجة لتحسن نسب الصادرات.

### ٥ - التضخم:

بلغ التضخم ٥,٣% خلال سنة ٢٠١٧ مقابل ٣,٧% في عام ٢٠١٦ ، ويعود هذا التسارع التصاعدي إلى الزيادات المتتالية في أسعار المواد الغذائية ٥,٦% مقابل ٢,٦% خلال عام ٢٠١٦ وتطور أسعار المنتجات المعملية من ٣,٦% إلى ٥,٩% في عام ٢٠١٧ ، وهو ما ينتج عنه صعوبة في سداد الديون الخارجية والداخلية المطالبة



بها تونس والتي تقدر ب ٦٣٤٨,٩ مليون دولار ، بينما استمر نسق ارتفاع معدلات التضخم لتصل خلال عام ٢٠١٨ إلى ٧,٧% وهو بذلك يسجل أعلى نسبة منذ عام ١٩٩١.

#### ٦ - سوق العمل والبطالة:

مازالت نسب البطالة مرتفعة بعد اتباع سياسات الإصلاح مسجلة ١٥,٥% خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ومسجلة حتى الربع الثاني من عام ٢٠١٨ نسبة ١٥,٤% وهو مايفيد بأن عدد العاطلين عن العمل يزيد عن ٦٣٤ ألف عامل ويفيد أيضا أن الزيادة في إجمالي الاستثمارات من الناتج المحلي نجمت عن مشروعات لم تستوعب أي جزء من البطالة الموجودة أي أن حاجات السوق تختلف عن مهارات الافراد به.

#### ٧ - سعر صرف الدينار:

سجل سعر صرف الدينار في ديسمبر ٢٠١٧ انخفاضا عن عام ٢٠١٦ في مقابل العملات الأجنبية وخاصة تجاه اليورو (-١٧,٦%) والدولار الأمريكي (-٥,٨%) والين الياباني (-٩,٦%) ، ويعزى هذا الانخفاض في الأساس إلى استمرار تفاقم عجز الميزان التجاري وإلى تطور اليورو في سوق سعر الصرف.

#### رابعا: انتقادات تشوب سياسات الإصلاح الاقتصادي:

بعد اختيار الحكومة التونسية اللجوء إلى التمويل من صندوق النقد الدولي كأداة لتمويل وإصلاح الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد التونسي عن طريق عقد اتفاق ممدد لمدة ٤٨ شهر بقيمة ٢,٧ مليار دولار أمريكي مع الالتزام بالسياسات الإصلاحية والشروط الواجبة للحصول على قيمة القرض، وبعد مضي مدة أكثر من نصف المدة للبدء بتنفيذ هذه الإصلاحات يمكن رصد الانتقادات الموجهة لهذه السياسات المتبعة خصوصا بعد نتائج النمو البطيئة وزيادة الدين وهو عكس ما كان متوقعا عند اختيار ووضع هذه السياسات وذلك على النحو التالي:

١ - أثرت سياسات الإصلاح وما صاحبها من ارتفاع الأسعار ورفع شبه كلي للدعم وتثبيت أجور العاملين بالدولة والتعثر في أهم القطاعات الإنتاجية على الوضع



الاجتماعي بها. حيث أنه لم يرافق التفاوت الاجتماعي الموجود معدل متوسط نمو اقتصادي عالي لكي يحد منه بل زادت السياسات الاقتصادية الضبابية المنتهجة سوءاً. مما زاد من صعوبة التوفيق بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي وهو ما يعتبر المحور الأهم لأي برنامج اقتصادي ناجح.

٢ - السياسات النقدية التوسعية والتي أدت إلى تخفيض سعر الفائدة إلى أدنى مستوياتها، وتجلت ذلك في انخفاض فرص العمل المتاحة والاختلال بين حاجة السوق ومهارات الأفراد الموجودة به لغياب تطور القطاع الصناعي القادر على استيعاب أعداد كبيرة وكفاءات متنوعة.

٣ - استهداف المخطط الخماسي (٢٠١٦-٢٠٢٠) أهدافاً اقتصادية كبيرة أهمها تحقيق مستوى نمو عالي يهدف إلى ٥% خلال الخمس سنوات دون الأخذ في الاعتبار صعوبة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد والتي تم الإشارة إليها قبل تطبيق سياسات الإصلاح وزادت حدة بعد بدء التنفيذ. حيث استهدف المخطط القطاع الخاص والمشاريع العامة كمرجع أساسي من الأزمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤ - اهتمام الحكومة التونسية في إصلاحاتها على ماتم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي من إصلاح للقطاع المصرفي ونظام سعر الصرف، وإصلاح المنظومة الضريبية، رفع الدعم عن الطاقة وأسعار المحروقات، تخفيض النفقات .

#### • المنظومة الضريبية:

عملت الحكومة التونسية على تحديث المنظومة الضريبية منذ عام ٢٠١٣ إلا أنها أجلت العمل ولم يتم تنفيذها إلا خلال عام (٢٠١٤-٢٠١٥). غير إنها لم تطبق سوى على الأجور حيث تم زيادة الضرائب على الأجور المرتفعة وتخفيضها على الأجور المنخفضة ، بالإضافة إلى اعتماد ضريبة على أرباح رأس المال مقدارها ٧,٥% وهو ما يزيد من موارد الدولة إلا أنه يعتبر عائقاً للاستثمار.



#### • تخفيض النفقات:

اتجهت الحكومة إلى رقمنة الإجراءات الإدارية بالدولة بهدف تقليل العاملين بها لتخفيض فاتورة الأجور والتي هي من ضمن شروط صندوق النقد الدولي للحصول على الدفعة الثانية من القرض لاستكمال الإصلاحات. حيث من المفترض تخفيضها من ١٤,٥% إلى ١٢% في عام ٢٠٢٠ وهي الخطوة التي لم تستطع الحكومة التونسية تنفيذها حتى الآن نتيجة الاضطرابات الاجتماعية وزيادة الاحتجاجات بسبب ارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة على المواطن التونسي مع تثبيت الأجور وزيادة أسعار المحروقات.

#### • سعر الصرف:

من المعروف أن استقرار سعر الصرف مرهون بمستوى المخزون من العملة الصعبة ومع تباطؤ نمو الصادرات مقابل زيادة في الواردات، وعدم عودة النشاط السياحي لكامل قوته والذي يشكل أساس دخول العملة الصعبة للدولة التونسية كل ذلك يهدد إمكانية استقرار سعر صرف الدينار التونسي أمام العملات.

٥ - غياب التخطيط طويل المدى وخطط التنمية المستدامة عن الحكومة التونسية فنجد أن تركيز الحكومة التونسية ينصب على الانتهاء من الإصلاحات المطلوبة منها من الصندوق كشرط للحصول على القرض، غير أنه إذا تم التدقيق في هذه السياسات والإصلاحات نجد أنها تحتاج في تنفيذها إلى قدرات مؤسسية قوية وفترات زمنية أطول من المدة المحددة وكلاهما غير متوافر في حالة الاقتصاد التونسي الملزم بمدة ٥ سنوات.

٦ - من الصعوبة استمرار العمل بنفس السياسات والمضى قدماً في تنفيذ برنامج الإصلاح نتيجة للوضع الاجتماعي الهش والذي لن يتحمل مزيداً من السياسات التقشفية. أما أزمة البطالة والتي كانت المحرك الرئيسي لقيام الثورة التونسية في ٢٠١١ لم يتم وضع خطط لحلها من قبل الحكومة أو من قبل سياسات



الصندوق المتبعة. سوى من خلال بعض الحلول التي انحصرت فى إطلاق برنامجى "فرصتى" و "عقود الكرامة" وكلاهما يعتبر برنامج تأهيل مهنى وتشجيع للعاطلين عن العمل لتزويد مهاراتهم فقط دون توفير فرص عمل مناسبة بعد انتهاء المتدرب من البرنامج.

٧ - استمرار العمل بنفس الأساليب الاقتصادية القديمة والتي لا تهتم بالقطاعات ذات القيمة المضافة العالية فى الاقتصاد ، أو التي يكون بها محتوى تكنولوجى يستوعب مهارات السوق الموجودة بالعاطلين.

#### خاتمة:

مازال أمام الدولة والحكومة التونسية معضلات كبيرة يجب مواجهتها والمعضلة الأكبر هى كيفية تحقيق التوازن بين تحقيق الاستقرار الاجتماعى وبين إصلاح اوضاع الموازنة العامة للدولة من خلال إصلاح كافة القطاعات التي ترتبط بالحكومة كنظام الدعم، ومعاشات التقاعد وإصلاح قطاعات الخدمة المدنية وإتاحة فرص عمل عن لاستيعاب الطاقات الشبابية . بالإضافة إلى المشكلة الأكثر خطورة وهى استدامة الدين العام وعدم قدرة الاقتصاد على تحمل أعبائه.



## المراجع:

١. الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء ٢٠٠٠-٢٠١٨، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، العدد الرابع، أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٦ . . [www.dhaman.com](http://www.dhaman.com)
٢. على الشابي ، " تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الإنتقالية (٢٠١١-٢٠١٧) ، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧ .
٣. برنامج تونس الاقتصادي " قرض الصندوق يهدف إلى مساعدة تونس على تعزيز النمو وحماية الفقراء، نشرة الصندوق الإلكترونية، يونيو ٢٠١٣. [www.imf.org](http://www.imf.org)
٤. نشرة الظرف الاقتصادي جانفي ٢٠١٨ ، البنك المركزي التونسي. [www.bct.gov.tn](http://www.bct.gov.tn)
٥. " التطورات الاقتصادية والنقدية" ، البنك المركزي التونسي، مارس ٢٠١٧ [www.bct.gov.tn](http://www.bct.gov.tn)
٦. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، " موجز قطري ٢٠١٦" ، تونس، ٢٠١٦ . [www.uneca.org](http://www.uneca.org)
٧. ريم سليم، " طريق ملتبس: هل يقدم مؤتمر تونس ٢٠٢٠ وصفا لمعالجة الأزمة الاقتصادية" ، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط ، ديسمبر ٢٠١٦ .
٨. المنجي السعيداني، " ١٥,٤% معدل البطالة في تونس خلال الربع الثاني " ، جريدة الشرق الأوسط، أغسطس ٢٠١٨ .
٩. رضا الشكندالي ،"توصيات صندوق النقد وتعميق الأزمة التونسية"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، إبريل ٢٠١٨ .
١٠. أحمد غيلوفى،"الأزمة التونسية ودروب التجاوز" مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، سبتمبر ٢٠١٧ .
١١. " المجلس التنفيذي وافق على عقد اتفاق ممد مع تونس بقيمة ٢,٩ مليار دولار أمريكي في إطار "تسهيل الصندوق الممدد"، صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي ، ٢٠ مايو ٢٠١٦ . [www.imf.org](http://www.imf.org)
١٢. تقرير المرصد الاقتصادي - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أبريل / نيسان ٢٠١٨): التحول الاقتصادي . [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)
١٣. بيان من الصندوق بشأن تونس رقم ١٨/٢٠٦ ، ٣٠ مايو ٢٠١٨ ، . [www.imf.org](http://www.imf.org)
١٤. تونس: الآفاق الاقتصادية- أبريل ٢٠١٧ . [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)



- 
١٥. التشخيص الممنهج للدولة : تونس <http://pubdocs.worldbank.org/en/177031432733154638/Tunisia-SCD-Arabic.pdf>
١٦. "الرهان الاقتصادي لتونس ٢٠١٨-٢٠١٩"، المعهد التونسي للدراسات الاقتصادية، <http://www.ites.tn/wp-content/uploads/2018/03/.pdf>.
17. <http://pubdocs.worldbank.org/en/718481507686360102/MEM-Oct2017-Tunisia-ARA-pdf.pdf>
18. Mohsinkhan, karimmezran, " aftermath of the Arab spring in north Africa" ,Atlantic council rafikhariri center for middle east ,October 2016.